المحاضرة التاسعه / السياسة النقدية "الفصل السادس"

أدوات السياسة النقدية

هي الوسيلة **غير المباشرة** التي يتمكن بها البنك المركزي من التأثير في أداء ومسار الاقتصاد القومي بحيث يتم تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية وفي مقدمتها استقرار المستوى العام للأسعار وخفض البطالة.

وتسمى الطرق التي تمكن البنك المركزي من تنظيم عرض النقد بشكل ينسجم مع أهداف السياسة الاقتصادية بأدوات السياسة النقدية.

ولقد أصبح من المتعارف عليه تقسيم هذه الأدوات الانتقائيه إلى مجموعتين هما :

١/ الادوات الكميه للسياسه النقديه
٢/ الأدوات النوعية للسياسة النقدية

الأدوات الكمية للسياسة النقدية

تذكر / انه من مصلحه البنوك التجاريه ~> تحويل جميع الودائع الى قروض . لانها تتحمل تكلفه قبول هذه الوديعه بأعطائها لفائده مدينه للمدخرين .. وتستفيد من الفائده الدائنه التي تقرض بها البنوك التجاريه لمجموع المستثمرين .

- يستطيع البنك المركزي التأثير في قدرة البنوك التجارية على تقديم التسهيلات الائتمانية، وذلك بواسطة ما يعرف بالوسائل الكمية للائتمان، والتي تستهدف بالدرجة الأولى التأثير في حجم أو كمية إحتياطيات البنوك وتكلفة الاحتفاظ بها.

- من أهم هذه الأدوات الكمية للسيطرة على الائتمان هي :

١/ تغيير نسبة الاحتياطي القانوني

تذكر انه
- زيادة النسبه ~> تقلل من مقدرة البنوك على خلق الودائع ومن ثم كمية النقود
- خفض النسبه ~> تزيد من مقدرة البنوك على خلق الودائع ومن ثم كمية النقود

- لماذا لا تحول البنوك التجاريه جميع الودائع التي لديها الى قروض ؟

لانه البنك المركزي يفرض عليها احتياطي قانون ، فـ انه عمل على تقليص المقدره الاقراضيه للبنوك التجاريه تحقيقاً لاعاده التوازن مابين الكتله النقديه والكتله السلعيه في الاقتصاد

انتبه :.
- ترفع نسبه الاحتياط القانوني !!
١- اذا كان الاقتصاد يعاني من ضغوطات تضخميه
٢- اذا تفوقت الكتله النقديه على الكتله السلعيه
٣- اذا كان هناك تسارع في معدلات رفع المستوى العام للاسعار

* هناك علاقه طرديه مابين كتله النقود العائمه في الاقتصاد ونسبه الاحتياط القانوني

٢/ تغيير معدل الخصم

معدل الخصم يكون على مستويين

١/ مستوى الافراد او الشركات والبنوك التجاريه
٢/ مستوى البنوك التجاريه والبنك المركزي

- زيادة سعر الخصم ~> يقل الطلب على القروض
- خفض سعر الخصم ~> يزيد من الطلب على القروض

٣/ عمليات السوق المفتوحة

عندما يرى البنك المركزي انه هناك اموال فائضه في السوق يعمل على امتصاصها عن طريق طرح سندات للبيع في السوق بواسطه البنوك التجاريه

الأدوات النوعية للسياسة النقدية

تتوفر للبنك المركزي وسائل أخرى للسياسة النقدية تتمثل في الأدوات الانتقائية للائتمان يستطيع بواسطتها التحكم في عرض النقود من خلال الأدوات الانتقائية للنشاط الائتماني للبنوك التجارية.

وتهدف هذه الأدوات ~> إلى تشجيع الاستثمار في قطاعات معينة دون أخرى من خلال تحديد سقوف الائتمان في مجالات معينة أو تخفيض أسعار الفائدة على قروض الاستثمار في فعاليات اقتصادية دون أخرى.

الرقابة على البنوك

إن نجاح النظام المصرفي في أي مجتمع أمر مرهون بثقة الجمهور في سلامة الوضع المالي للبنوك، فاهتزاز هذه الثقة كفيل بإفلاس أي بنك مهما كان حجمه ووزنه المالي، ومهما كانت سمعته ونجاحاته في الماضي.

- يقوم البنك المركزي بمسئولية الرقابة على أنشطة المؤسسات المالية، وخاصة البنوك التجارية بهدف تحصين النظام المصرفي ضد هذه الهزات،

تتم الرقابة من خلال الوسائل التالية :

- ✓ التحكم في نشاط البنوك التجارية في مجال الإئتمان وخلق النقود المصرفية.
- ✓ ضمان سلامة المركز المالي للبنوك من خلال مراقبة أدائها المالي والإداري
- ✓ توفير شروط المنافسة في القطاع المصرفي، وعدم السماح بأي ممارسات احتكارية.
- ✓ وضع اللوائح التي تضمن التوافق بين أنشطة البنوك التجارية وأهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

فاعلية السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية أكثر مرونة من السياسة المالية التي تستخدم الإنفاق الحكومي والضرائب، فمن صلاحيات البنك المركزي أن يقوم بإدخال التعديلات المناسبة على أي من أدوات السياسة النقدية دون الحاجة إلى إصدار تشريعات أو قوانين جديدة أو تعديل التشريعات القائمة، كما هو الحال بالنسبة للسياسة المالية.

ويعتقد أنصار المدرسة النقدية بزعامة ملتون فريدمان أن السياسة النقدية أكثر فاعلية في معالجة مشكلات الركود الاقتصادي من السياسة النقدية، وخاصة في الدول المتقدمة، وذلك بسبب الاستقلالية الكبيرة التي تتمتع بها البنوك المركزية في تلك الدول في اتخاذ قراراتها بعيداً عن الضغوط السياسية، بعكس الحال بالنسبة للبنوك المركزية في الأقطار النامية، والتي غالباً ما يكون البنك المركزي فيها غير مستقل بلاً بل أحد الإدارات التابعة للحكومة.

ويوضح الشكل التالي أن النمو الاقتصادي مرهون بقلة التدخل الحكومي في السياسة النقدية وبزيادة استقلالية البنك المركزي.

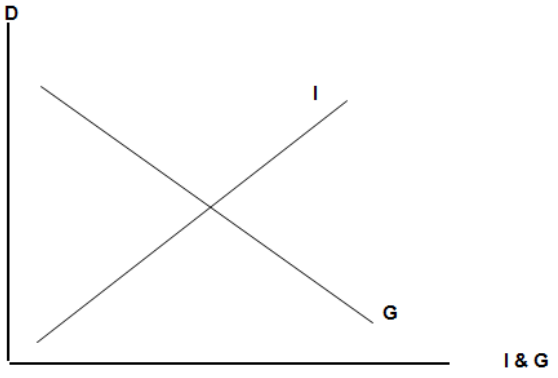

الشكل (٦-٢) : يتضح أنه كلما ازداد التدخل الحكومي (G) في السياسة النقدية قلت استقلالية البنك المركزي (I). ومن الملاحظ أن هناك علاقة مباشرة بين مستوى التطور الإقتصادي (D) وبين استقلالية السياسة النقدية، خاصة في الدول المتقدمة.

حل اسئله الكتاب

صح او خطأ

١/معدل الخصم هو سعر الفائدة الذي تتقاضاة البنوك التجارية من عملائها (خطأ) البنوك التجارية
٢/ تؤدي عملية بيع السندات الحكومية بواسطه البنك المركزي الى انخفاض الطلب الكلي (صح)
٣/ تخضع السياسه النقديه في معظم الاقطار الناميه للبنك المركزي (صح)
٤/ تقوم البنوك التجاريه المعاصرة باصدار العمله الوطنيه (خطأ) البنوك المركزيه
٥/ يعتبر الاستقرار الاقتصادي من أهم الاهداف السياسيه النقديه (خطأ) البنك المركزي

اختار الاجابه الصحيحه

١- عندما تقوم البنوك التجاريه بشراء السندات الحكوميه فإن القروض التي يمكن للبنوك تقديمها
أ/ ستزيد بمقدار قيمه السندات
ب/ ستنخفض بمقدار قيمه السندات
ج/ ستنخفض بأضعاف قيمه السندات
د/ ستزيد بأضعاف قيمه السندات

٢- اي من الاجراءات التاليه من قبل البنك المركزي يمثل سياسه نقدية توسعيه
أ/ زيادة معدل الخصم
ب/ تخفيض متطلبات الاحتياطي القانوني
ج/ بيع السندات الحكوميه
د/ تخفيض عرض النقود

٣- تشمل مهام البنك المركزي على مايلي باستثناء
أ/ إصدار العمله
ب/ الاشراف على البنوك التجاريه
ج/ تنظيم عرض النقود
د/ قبول ودائع الجمهور

٤- استناداً الى منحنى فيليبس . يؤدي ارتفاع معدل التضخم الى
أ/ انخفاض نسبه البطاله
ب/ ارتفاع نسبه البطاله
ج/ عدم تغير معدل البطاله
د/ انخفاض معدل الفائده

اهداء لـ طلاب وطالبات قسم اداره اعمال " اقتصاد الكلي "
مع تمنياتي لكم بالنجاح والتوفيق
..{~ خجل